آثار الأزمة المالية العالمية 2008 على بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية للإتحاد النقدي الأوربي - دراسة تحليلية-

ملخص

ظهرت الأزمة المالية العالمية سنة 2008 وانعكست آثارها على المصارف وشركات التأمين والأسواق المالية، ولا يزال البحث جاري عن أسبابها وطرق معالجتها والتخفيف من حدتها خاصة مع امتدادها إلى معظم اقتصاديات العالم، ومن بين الاقتصاديات الأكثر تضررا نجد اقتصاديات الإتحاد الأوربي خاصة دول الإتحاد النقدي الأوربي.

سنحاول من خلال هذه الدراسة توضيح واقع الإتحاد النقدي الأوربي في ظل الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 على اعتبار أنها تمثل تحد كبير لمدى صمود اقتصادياته أمام تداعيات هذه الأزمة و ذلك من خلال تحليل آثارها على بعض المؤشرات الكلية لاقتصاديات الإتحاد النقدي الأوربي بحثا عن استخلاص مكامن الخلل التي يعاني منها هذا الأخير.

الكلمات المفتاحية: الأزمة المالية، الإتحاد النقدي الأوربي، الآثار، المؤشرات الاقتصادية.

نجاة معيزي

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

جامعة قسنطينة 2- عبد الحميد مهري

الجزائر

Abstract

The global financial crisis of 2008 has significantly impacted banks, insurance companies and financial markets. As it extended to major world economies, and Europe is among the most affected and particularly the euro zone, scholars are still underway to understand the causes and provide remedies. This study seeks to clarify the performance of the European monetary union under the global financial crisis of 2008 as it represents a great challenge to its economies.

مقدمة

شهد العالم في النصف الثاني من القرن العشرين ومنذ نهاية الحرب العالمية الثانية اتجاهات قوية نحو تشكيل تجمعات اقتصادية إقليمية أحد مقوماتها الروابط التاريخية والثقافية والجغرافية المشتركة، وقد حققت بعض هذه التجمعات الاقتصادية خطوات كبيرة من التقدم اتجاه تحقيق أقصى صور التكامل الاقتصادي، ولعل من أهمها الإتحاد النقدي الأوروبي الذي كان في بادئ الأمر على شكل تجمعات أوروبية متفرقة في الخمسينيات والستينيات، ثم أخذ يتوسع إلى أن وصل في سنة 1999 إلى تحقيق الوحدة النقدية، تعززت بإصدار الأورو في جانفي 2002

It analyses the effects of the crisis on some macroeconomic indicators of the European Monetary Union, and outlines the lessons learned in this critical situation to locate imbalances suffered by the latter.

Key words: financial crisis, European monetary union, effects of economic indicators.

الذي زاد ثقة الأوروبيين في مسيرة التكامل المنتهجة.

وتعتبر الأزمات أهم اختبار لأي تكتل اقتصادي لأنها تبرز مدى تلاحم وقوة التكتل أو الكشف عن التصدعات الموجودة داخله والتي تغطيها سنوات الازدهار الاقتصادي، إذ لم يكد ينتهي العقد الأول من عمر الأورو حتى وجد نفسه في أزمة تعتبر الأسوأ في تاريخه. فمع تطور آثار الأزمة العالمية 2008 أصبح مستقبل الاتحاد النقدي الأوربي مرهون بمدى قدرته على معالجة هذه الأزمة وإيجاد الآليات المناسبة للعمل على عدم انتقالها إلى جميع دول الاتحاد.

مشكلة الدراسة:

تدور إشكالية البحث حول التساؤل التالي :

إلى أي مدى تأثرت المؤشرات الاقتصادية الكلية للإتحاد النقدي الأوربي بالأزمة المالية العالمية لسنة 2008 و امتداداتها؟

و للإحاطة بجوانب هذه الدراسة يتم طرح التساؤلات الفرعية التالية:

- ما هي المراحل التي مر بها تشكيل الإتحاد النقدي الأوربي؟ وما هي معايير الانضمام إليه؟
- ما هو تأثير الأزمة المالية العالمية على اقتصاديات الإتحاد النقدي الأوربي؟
- ما هي الدروس التي يمكن استخلاصها من تجربة الإتحاد النقدي الأوربي في التعامل مع الأزمة المالية العالمية ؟

أهمية الدراسة:

تبرز أهمية الدراسة من خلال:

- حداثة الموضوع وبروزه على الساحة الاقتصادية باعتباره يمس أهم تكتل اقتصادي نقدي عرفته الساحة الاقتصادية الدولية.
- حجم الأزمة المالية العالمية التي ظهرت عام 2008 وانتشارها بشكل كبير في دول الإتحاد النقدي الأوربي والأثر السلبي الذي تركته عليه.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى:

✓ معرفة تاريخ و مراحل تشكيل الإتحاد النقدي الأوربي.

- ✓ معرفة أهم الآثار التي خلفتها الأزمة المالية العالمية2008 على بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية للإتحاد النقدي الأوربي و امتداداتها.
- ✓ معرفة مكامن الخلل ونقاط الضعف في الإتحاد النقدي الأوربي.

منهجية الدراسة:

نظرا لطبيعة الدراسة وتحقيقا لأهدافها تم استخدام المنهج التاريخي من خلال سرد تاريخي لمسارات الوحدة النقدية والمنهج الوصفي التحليلي لشرح وتحليل بعض المؤشرات الاقتصادية من خلال البيانات التحليلية و الإحصاءات المرتبطة بالظاهرة محل الدراسة.

محاور الدراسة:

قمنا بتقسيم هذه الدراسة إلى ثلاثة محـاور:

المحور الأول: لمحة عن الإتحاد النقدي الأوربي .

المحور الثاني: آثار الأزمة المالية العالمية 2008 على بعض المؤشرات الكلية لاقتصاديات الإتحاد النقدي الأوربي.

المحور الثالث: الدروس المستفادة من الأزمة.

المحور الأول:لمحة عن الإتحاد النقدي الأوربي

يعتبر تحقيق الوحدة النقدية الإنجاز الأهم في مسيرة التكامل والوحدة الأوروبية، وتتويجا باهرا لجهودها المتواصلة التي بدأتها منذ نهاية الحرب العالمية الثانية. ويتطلب إقامة وحدة نقدية توافر قواعد مشتركة تحكم السياسات الاقتصادية والنقدية ومراحل يجب تنفيذها حتى يكون البناء راسخا ومتينا، ومن أجل ذلك تم التوقيع على معاهدة ماستريخت بهدف تحديد السبل الكفيلة لتحقيق هذه الوحدة من خلال التنسيق وخلق الانسجام بين السياسات النقدية و الاقتصادية للدول الأعضاء**.**

1- مراحل الوحدة النقدية الأوربية

بدأ التفكير في وحدة نقدية أوروبية موحدة في أوائل عقد التسعينيات في أعقاب انهيار النظام النقدي العالمي، ففي ديسمبر 1991 حقق الاتحاد الأوروبي تطورا كبيرا عن طريق توحيد أوروبا اقتصاديا وسياسيا، ثم تم توقيع اتفاقية ماستريخت للوحدة الاقتصادية والسياسية في أوروبا وبدأ العمل بها عام 1992 ، ووفقا لما نصت عليه اتفاقية ماستريخت تم رسم ثلاث مراحل من أجل الوصول إلى التكامل النقدي.

- **المرحلة الأولى**: بدأت من جويلية 1990 وامتدت إلى نهاية سنة 1993، خلال هذه المرحلة تم تكثيف الجهود من أجل تحرير رؤوس الأموال للوصول إلى السوق المشتركة مع نهاية سنة 1993، وتم ذلك من خلال توسيع مجالات التنسيق بين السياسات الاقتصادية والنقدية. ولا يأتي ذلك إلا عن طريق التحكم في أهم المؤشرات

الاقتصادية (1)، لتجنب حدوث عجز كبير في الميزانية العامة لأي دولة وزيادة حجم الاستثمارات الأوروبية المشتركة.

- **المرحلة الثانية**: وامتدت من بداية 1994 حتى نهاية سنة 1998، وتم خلالها تهيئة الدول الأعضاء للدخول في الوحدة النقدية عن طريق اتخاذ الإجراءات التنظيمية والتشريعية والمؤسساتية تمهيدا لاعتماد عملة موحدة . وفي هذه المرحلة تم التحول من عملية التنسيق بين السياسات النقدية المستقلة الخاصة بكل دولة إلى إيجاد صيغة لتطبيق سياسة نقدية موحدة .كما كرست هذه المرحلة على إنشاء منظمة النقد الأوروبية التي تحولت بعد هذه المرحلة (نهاية سنة 1998)إلى البنك المركزي الأوروبي (2). كما تم خلالها تنفيذ مجموعة من السياسات والبرامج الاقتصادية لتحقيق معايير التقارب الاقتصادي المستهدفة بين الدول الأعضاء وذلك لتحقيق معدلات متقاربة في بعض المؤشرات الاقتصادية مثل معدل التضخم، وسعر الفائدة، وعجز الموازنة وأسعار الصرف.(3)
- **المرحلة الثالثة:** بدأت هذه المرحلة من جانفي 1999، حيث تم الإعلان عن ميلاد وحدة النقد الأوربية وتم تثبيت أسعار صرف عملات الدول المشاركة في النظام النقدي بصورة نهائية غير قابلة للتعديل، وصاحب ذلك إنشاء بنك مركزي يضم كل البنوك المركزية للدول الأعضاء، والذي يمثل السلطة النقدية فوق القومية التي تضطلع بمهام محددة (4). وفي هذه المرحلة تم تداول العملة الأوروبية المشتركة للدول المنضوية في نظام الأورو. كما تم سحب العملات الوطنية من التداول وكان بإمكان الأفراد والمتعاملين استبدال عملاتهم بالأورو وفق السعر الرسمي المحدد من قبل البنك المركزي الأوروبي.

2- معايير الانضمام إلى الوحدة النقدية « معايير التقارب"

جاءت معاهدة ماستريخت التي أبرمت سنة 1991 بمعايير صارمة من أجل إيجاد منطقة أكثر استقرارا ليكون الإتحاد قوة اقتصادية لها وزنها في العالم والتي تسمى بمعايير التقارب Critères de Convergence. حيث أن هذه الشروط أو المعايير الاقتصادية يجب على دول المجموعة أن تحققها حتى تستطيع المشاركة في الوحدة النقدية واعتماد الأورو كعملة نقدية موحدة. ونظرا لوجود اختلاف في مستويات الأداء الاقتصادي، فإن المؤشرات الاقتصادية الكلية سوف تختلف حتما بين الدول الأعضاء في الإتحاد، ومن ثم من غير المنطقي أن تنضم كل الدول لهذه الوحدة دفعة واحدة، ولكنها بدأت بتلك التي حققت المعايير والشروط، ثم انضمت إليها باقي الدول التي حققت هذه الشروط فيما بعد ويمكن تلخيصها فيما يلي:

- **أولا: معدل التضخم:** لا يجب أن يتعدى معدل التضخم 1.5 نقطة، أي يجب أن تقترب من المعدلات التي حققتها اقتصاديات أفضل ثلاث دول من حيث قدرتها على كبح التضخم إلا أنه تم رفع هدا المعدل سنة 2000 إلى 2% (5)، وبالفعل سعت جميع الدول الأوربية إلى السيطرة على التضخم من خلال منع الإصدارات النقدية

لتمويل العجز المالي، ولقد استطاعت كل دول الإتحاد الأوربي تحقيق هدا المعيار باستثناء اليونان.

- **ثانيا:عجز الموازنة:** يجب أن لا يتجاوز نسبة العجز السنوي للموازنة العامة للدولة حدود 3% من ناتجها الداخلي الخام (6)، ويعتبر هذا المعيار من أهم المعايير على الإطلاق، إذ أن العجز المالي يؤثر بشدة وبصورة مباشرة على معدلات التضخم وتزايد الديون العمومية، وارتفاع أسعار الفائدة.
- **ثالثا: الدين العام:** يجب أن لا تتجاوز نسبة إجمالي الدين العام للدولة 60% من ناتجها المحلي الإجمالي إلا إذا كانت هذه النسبة تتجه نحو الانخفاض وتقترب من النسبة المعيارية بصورة مرضية. (7)
- **رابعا: سعر الفائدة طويل الأجل:** يجب أن لا تتجاوز معدلات الفائدة طويلة الأجل في الدول الأعضاء حدود 2% وهذا انطلاقا من أفضل النتائج المسجلة في ثلاث دول التي تمثل أقل ثلاث أسعار فائدة في الدول الأعضاء في الإتحاد الأوربي(8). وهذا حتى يمكن للقطاع الخاص زيادة استثماراته وخلق فرص عمل إضافية، ورفع معدلات النمو الاقتصادي في الدول الأعضاء.
- **خامسا: سعر الصرف:** يجب على دول الإتحاد الراغبة في العضوية في الوحدة النقدية أن تبقى عملتها مدة سنتين ضمن النطاق الضيق لآلية سعر الصرف في النظام النقدي الأوربي أي دون اللجوء إلى التخفيض في قيمة عملتها و السماح بالتقلب في الحدود المقررة في المعاهدة ، حيث أن النطاق الضيق +/-2.25% والنطاق الواسع 15%. (9)

3- الخطوات التنفيذية للانتقال إلى الوحدة النقدية

لقد اعتمدت الوحدة النقدية على مبدأ التدرج واستخدام المراحل المتتابعة التي تتيح تحقيق التكامل النقدي، فلقد مر الإحلال النهائي والكامل للأورو بثلاث مراحل زمنية:

- **المرحلة الأولى: المرحلة المؤقتة**

امتدت من 2 ماي 1998 إلى غاية 31 ديسمبر 1998 جرى خلال هذه المرحلة تحديد الدول التي توفرت فيها معايير التقارب والتي سميت بدول الموجة الأولى كما تم اتخاذ مجموعة من الإجراءات تمثلت فيما يلي : (10)

- ✓ تحديد المجلس الأوربي الأسعار الثنائية بين عملات الدول الأعضاء.
- ✓ تحديد قائمة الدول التي تتبني الأورو.
- ✓ إنشاء البنك المركزي الأوربي الذي أصبح ساري المفعول في جوان 1998 و بدأ التحضير لتطبيق السياسة النقدية الموحدة ابتداء من الفاتح جانفي 1999.

- **المرحلة الثانية: مرحلة التعامل المزدوج**

امتدت من 1 جانفي 1999 إلى 31 ديسمبر 2001 حيث اتخذت خلالها الإجراءات التالية: (11)

- ✓ تم في هذه المرحلة ميلاد الأورو حيث حل محل الإيكو على أساس 1 أورو =1 إيكو.
- ✓ استخدام الأورو كوحدة نقدية في الأسواق المالية وبين المصارف كما تم إصدار السندات الحكومية الجديدة بالأورو وبالذات تلك السندات التي ستستحق بعد جانفي 2002.
- ✓ استخدام الأورو أو العملة الوطنية للدولة المشاركة دون أي تمييز مع تحديد سعر صرف عملات الدول الأعضاء مقابل الأورو، واعتبار هذه الأسعار نهائية وثبت كل منها بستة أرقام.
- ✓ قيام البنوك المركزية الأوربية بتحويل كافة أعمال الأسواق النقدية إلى الأورو.

- **المرحلة الثالثة: مرحلة تداول الأوراق و القطع المعدنية للأورو**

إمتدت من 1 جانفي إلى1 جويلية 2002 تم في هذه المرحلة طرح الأوراق النقدية والقطع المعدنية للأورو للتداول في الحياة اليومية للدول المشاركة ويتم سحب القطع المعدنية والأوراق النقدية الوطنية تدريجيا لهذه الدول وإعطاء الأفضلية للتداول بالأورو، حيث قامت الحكومات والمؤسسات بدفع أجور العمال بالأورو، كما تم تحديد أسعار السلع وتسديد الضرائب بالأورو، وقد أصبح الأورو فيما بعد العملة الوحيدة المعمول بها في التداول والتي لها صفة قانونية بحلول 30 جوان 2002 كحد أقصى. (12)

المحور الثاني: آثار الأزمة المالية العالمية 2008 على بعض المؤشرات الإقتصادية الكلية للاتحاد النقدي الأوروبي

انتشرت تداعيات الأزمة المالية العالمية لتمس كافة دول العالم دون استثناء، وكان الاتحاد النقدي الأوروبي أبرز الكيانات الاقتصادية المتضررة من انتقال آثار الأزمة، حيث انعكست هذه الآثار في تدهور المتغيرات الاقتصادية الكلية داخل الاتحاد النقدي الأوروبي وتتمثل بعض هذه المتغيرات فيما يلي:

1- أثر الأزمة المالية العالمية 2008 على معدل النمو في الاتحاد النقدي الأوروبي:

أثرت الأزمة المالية العالمية على معدلات النمو في الإتحاد الأوربي عامة ومنطقة الأورو على وجه الخصوص، حيث أضعفت فرص النمو في هذه الدول من خلال تأثيرها السلبي على الطلب العالمي. كما يعد التباطؤ السريع للنمو الاقتصادي سببا ونتيجة في نفس الوقت للأزمة المالية العالمية ولأزمة الديون السيادية في الإتحاد النقدي الأوربي ونتيجة للمشاكل المالية لدى مناطق أخرى، فبالرغم من الخطوات الجريئة من قبل حكومات هذه الدول في إطار محاولتها التوصل إلى حلول منظمة لمشكلة ديون اليونان، قوبلت تلك الخطوات باستمرار حالة الاضطراب في سوق المال وتزايد المخاوف بشأن العجز عن الوفاء بالتزامات الديون لدى بعض الاقتصاديات

الأكبر داخل دول الإتحاد النقدي. أدت في هذا السياق السياسات المالية التقشفية المتبعة للتعامل مع الوضع إلى المزيد من الإضعاف لفرص النمو والتوظيف، الأمر الذي أدي بالتالي إلى خلق المزيد من الصعوبات والتحديات فيما يتعلق بعمليات الضبط المالي وعملية إصلاح وتحقيق التوازن. (13)

الجدول الموالي يوضح تطور معدلات النمو في الإتحاد النقدي الأوربي خلال الفترة 2007-2014

جدول رقم 1 : معدلات النمو للإتحاد النقدي الأوربي خلال 2007- 2014

الوحدة: نسبة مئوية

	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
الإتحاد النقدي الأوربي	3	0.4	-4.4	2.0	1.6	-0.8	-0.3	0.9
بلجيكا	2.9	1.0	-2.8	2.3	1.8	0.1	0.3	1.1
ألمانيا	3.3	1.1	-5.1	4.0	3.3	0.6	0.2	1.6
إستونيا	7.5	-4.2	-14.1	2.6	9.6	4.7	1.6	2.1
إرلندا	5.0	-2.2	-6.4	-1.1	2.2	-0.3	0.2	4.8
اليونان	3.5	-0.2	-3.1	-4.9	-7.1	-6.6	-4	0.7
إسبانيا	3.5	0.9	-3.8	-0.2	0.1	-2.1	-1.2	1.4
فرنسا	2.3	-0.1	-3.1	1.7	2.0	0.2	0.7	0.2
ايطاليا	1.7	-1.2	-5.5	1.7	0.5	-2.8	-1.7	-0.4
قبرص	5.1	3.6	-1.9	1.3	0.4	-2.4	-5.4	-2.3
لوكسمبورغ	6.6	-0.7	-5.6	3.1	1.9	-0.1	2	.
مالطا	4.1	3.9	-2.8	3.3	1.7	2.5	2.8	3.5
هولندا	3.9	1.8	-3.7	1.5	0.9	-1.6	-0.7	0.9
النمسا	3.7	1.4	-3.8	1.8	2.8	1	0.1	0.4
البرتغال	2.4	0.0	-2.9	1.9	-1.3	-4	-1.6	0.9
سلوفينيا	7.0	3.4	-7.9	1.3	0.7	-2.5	-1	2.5
سلوفيكيا	10.5	5.8	-4.9	4.4	3.0	1.6	1.4	2.4
فنلندا	5.3	0.3	8.5	3.4	2.7	-1.4	-1.3	0

Source: Eurostat 2015, disponible sur le site : http://ec.europa.eu/eurostat/tgm/table.do?tab=table&init=1&language=fr&pcode=tec00115&plugin=1 consulté le: 28/09/2015.

يظهر من خلال الجدول رقم (1) الآثار الواضحة للأزمة المالية العالمية على معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي حيث عانت كل دول الإتحاد النقدي الأوربي من انكماش اقتصادياتها فقد تراجع معدل النمو في منطقة الإتحاد النقدي من 3% سنة 2007 إلى 0.4% سنة 2008 لينخفض انخفاضا حادا إلى -4.4 % سنة 2009 ويعود هذا بالأساس إلى تعثر عدد كبير من المؤسسات الإنتاجية والبنوك التي فقدت

الكثير من أرباحها وتحملت الكثير من الالتزامات التي أدت إلى إفلاس العديد منها. وعلى الرغم من اختلاف درجة تأثر معدل النمو بالأزمة المالية العالمية من دولة إلى أخرى، إلا أن الركود الكبير الذي عاشه الإتحاد النقدي الأوروبي خلال مرحلة الأزمة المالية العالمية يدل على درجة الاعتماد المتبادل الكبير و المعقد بين اقتصاديات الإتحاد الأوروبي واقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية حيث أن إجمالي الاستثمارات الأمريكية في دول الإتحاد أعلى ثلاث مرات مما كان عليه في آسيا، كما أن استثمارات الإتحاد الأوروبي في الولايات المتحدة الأمريكية تبلغ حوالي 8 أضعاف حجم الاستثمارات الأوروبية في الهند والصين، هذه الاستثمارات تساهم مساهمة كبيرة في النمو والتوظيف على جانبي المحيط الأطلسي، كما تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية أكبر شريك تجاري للإتحاد الأوروبي، فهي أكبر مصدر للسلع باتجاه الإتحاد الأوروبي بعد الصين بحوالي 206.127 مليون أوور، وأكبر مستورد للسلع من الإتحاد الأوروبي بـ311.035 مليون أورو.

بعد الانتعاش الذي عاشته أغلب الدول الأوروبية سنة 2010 بفعل حزم الدعم و السياسات المعتمدة بعد الأزمة المالية العالمية، وتحسن مستويات الطلب، عاد الركود مرة أخرى إلى منطقة الإتحاد النقدي خلال السنوات 2011، 2012، 2013 لتصل إلى معدلات نمو سالبة 1.6 %، 0.8- %، 0.3- % على التوالي، وهذا بفعل أزمة الديون السيادية التي أثرت بشكل كبير على مستويات الطلب وزيادة المخاوف من اتساع تأثيرها ليمتد إلى مستقبل العملة الأوربية الموحدة، وهو ما شكل ضغوطا على حكومات الدول الأكثر تأثرا بهذه الأزمة كإسبانيا وإيطاليا والبرتغال وقبرص واليونان من أجل تنفيذ إجراءات صارمة لضبط الإنفاق العام، إضافة إلى حالة الضعف القائم في القطاع المصرفي التي تعد من بين الأسباب التي أدت إلى تواضع معدلات النمو على صعيد خفض مستويات القروض التي تقدمها البنوك والتي أثرت على الاقتصاد الحقيقي. هذه المستويات المتدنية للغاية لمعدلات النمو تثير المخاوف حول اتجاهات معدلات النمو الحقيقي في المستقبل لدول الإتحاد النقدي الأوربي. حيث أن تداعيات هذه الأزمة كانت أسرع على الاقتصاد الحقيقي فقد أدت قيمة العقارات المنخفضة إلى الحد من استهلاكهم و ادخارهم و بالمثل المؤسسات الاستثمارية قامت بتخفيض استثماراتها بسب الشكوك التي تخيم على آفاق نموها إضافة إلى الصعوبات التي تواجهها من البنوك بسبب تعزيزها شروط منح القروض كل هذه العوامل ساعدت على دخول الاقتصاد الأوربي في ركود عميق. (14)

وبالنظر إلى استمرار عملية تقليص حجم الديون، أخفقت السياسات النقدية التوسعية في تشجيع المصارف على تقديم الإئتمانات الجديدة التي تمس حاجة القطاع الخاص إليها والتي يمكن أن تعيد تنشيط الطلب، وفي هذا السياق يؤدي تزايد نزعة التقشف المالي إلى جعل العودة السريعة إلى مسار نمو أعلى أمرا مستبعدا. والواقع أن محاولات حل الأزمة في منطقة الأورو من خلال تدابير التقشف المالي قد تؤدي إلى نتائج عكسية وخيمة لأن هذا التقشف إنما يضيف دفعة انكماشية إلى طلب خاص

ضعيف أصلا فبلدان منطقة الأورو التي كانت الأشد معاناة من الأزمة لا تزال تعاني ظروفا صعبة إلى حد كبير، في حين أن النمو الذي شهدته بلدان الفائض قد استند في الغالب إلى قوة الصادرات، وبالنظر إلى أن حكومات هذه الأخيرة قد أعرضت عن حفز النمو المحلي بوسائل أخرى غير السياسة النقدية فإن عدم التوازن داخل المنطقة لا يزال مستمرا . (15)

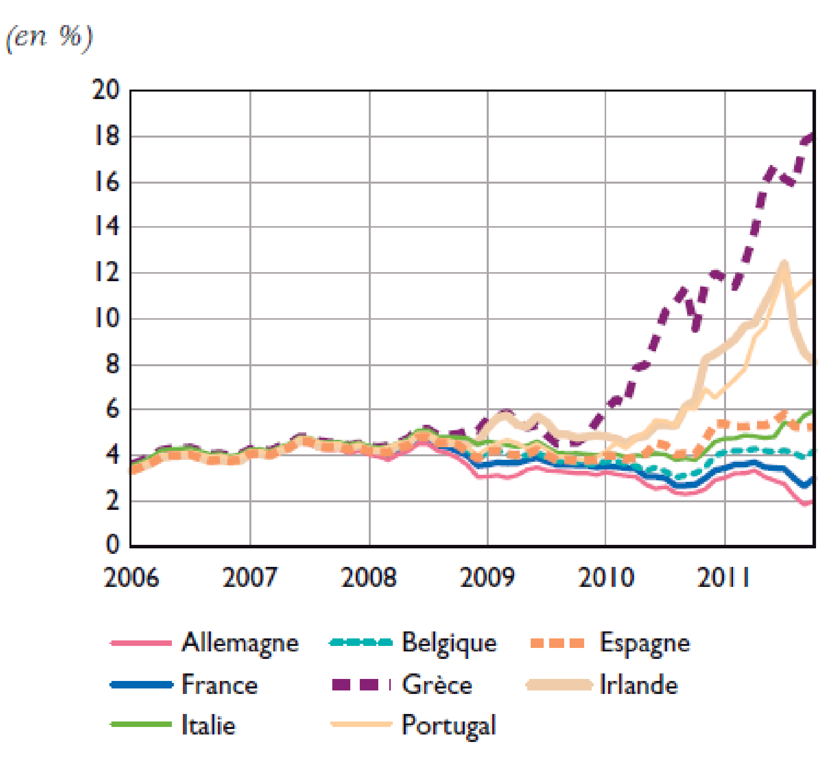
وفي سنة 2014 نجد إشارات إيجابية لمؤشر النمو للإتحاد النقدي الأوربي وهذا يشير إلى استمرار التوسع لكن بتواضع على أساس التحسن في مجال الأعمال التجارية وثقة المستهلك والظروف المالية والقدرة على التكيف الاقتصادي للدول الأعضاء، ومن المتوقع أن يستمر التعافي في ظل استمرار الأوضاع والظروف الاقتصادية على حالها. فعلى سبيل المثال نجد الاقتصاديات الرئيسية مثل ألمانيا حققت معدل نمو 1.6 %، فرنسا 0.2 %، هولندا 0.9 %، بينما بلغ معدل النمو في إسبانيا 1.4%، وإيطاليا 0.4- %.

إن الجدول السابق يبرز نتيجة رئيسية وهي أن درجة تأثر اقتصاديات الإتحاد النقدي الأوروبي بالأزمة المالية العالمية أكبر بكثير من درجة تأثر هذه الاقتصاديات بأزمة الديون السيادية التي تعتبر أزمة داخلية، ويرجع ذلك بالأساس إلى انخفاض درجة الاعتماد المتبادل بين دول الإتحاد الأوروبي خاصة فيا يتعلق بتشابه هيكل الإنتاج، فعلى الرغم من العملة الموحدة و السياسة النقدية الموحدة لم تتمكن دول الإتحاد الأوروبي من ضمان درجة كافية من التكامل الداخلي الذي يضمن لها مواجهة الاضطرابات الخارجية.

2- أثر الأزمة المالية العالمية على مستويات المديونية العامة في الاتحاد النقدي الأوروبي:

رغم معايير التقارب التي اعتمدتها دول الإتحاد للانضمام إلى الوحدة النقدية والسياسة النقدية الموحدة الهادفة إلى تحقيق الاستقرار المالي والنقدي إلا أن ذلك لم يمنع حدوث أزمة الديون التي ظهرت إلى الواجهة مع نهاية 2009، فلقد ترتب على الأزمة المالية العالمية الأخيرة حالة ركود وانخفاض الحصيلة الضريبية، إضافة إلى زيادة العجز المالي الذي أدى إلى ارتفاع مستويات الديون السيادية إلى مستويات حرجة في العديد من الدول الأوروبية وبصفة خاصة دول الإتحاد النقدي الأوربي، مما جعل البنك المركزي الأوروبي يقوم بمواجهة أسوأ أزمة تمر بها اقتصاديات المنطقة والشكل الموالي يوضح تطور الديون السيادية في بعض دول الإتحاد النقدي الأوربي.

شكل رقم (1) : نسبة الديون السيادية في بعض دول الإتحاد النقدي الأوربي



Source: Eurosta 2012

فمن خلال التمثيل البياني للشكل رقم (1) نلاحظ ارتفاع في نسبة الديون السيادية في بعض دول الإتحاد النقدي الأوربي والتي مرت بثلاث مراحل. حيث تميزت المرحلة التي امتدت إلى غاية سنة 2008 باستقرار نسبي في مستويات الدين السيادي، ويرجع ذلك بالأساس إلى التزام دول الإتحاد النقدي الأوروبي بمعايير التقارب التي تشترط ضرورة عدم تجاوز نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي نسبة 60 %، وقد ساهم في ذلك استقرار الأوضاع الاقتصادية على المستوى العالمي، ولكن ابتداء من سنة 2009 إلى غاية سنة 2010 عرفت نسبة الديون السيادية تزايدا طفيفا في العديد من بلدان الإتحاد النقدي الأوروبي، حيث يبرز من خلال الشكل تزايد الدين السيادي في كل من اليونان والبرتغال وإيرلندا بشكل بارز، وهذا نظرا لتأثر اقتصاديات هذه الدول التي تتميز بهشاشة الهيكل الاقتصادي بتداعيات الأزمة المالية العالمية و تراجع الطلب العالمي، حيث قامت هذه الدول بعمليات إقراض واسعة لتجنب إفلاس العديد من بنوكها ومؤسساتها المالية فما كان من هذه الدول صاحبة الملاءات المالية الضعيفة إلا اللجوء إلى المديونية الخارجية لتمويلها بالأموال اللازمة

لذلك. في حين استطاعت العديد من دول الإتحاد النقدي على غرار ألمانيا، فرنسا،إيطاليا،إسبانيا وبلجيكا الحفاظ على مستويات مستقرة نسبيا من الدين السيادي، ولكن ابتداء من سنة 2010، عرفت مستويات الدين السيادي ارتفاعا كبيرا في أغلب دول الإتحاد النقدي الأوروبي هذا ما يفسر انتشار العجز المعدي و غير المنظم الناتج عن عدم الوفاء بالتزامات الديون، الأمر الذي تسبب في مصائب كبيرة لاقتصاديات المنطقة و خارج حدودها. فقد فشلت جهود حل أزمة الديون السيادية في أوربا في احتواء قلق الأسواق المالية خلال شهر نوفمبر لعام 2011، خاصة مع قرار مؤسسات التصنيف الائتماني الدولية بتخفيض التصنيف الائتماني للسندات الحكومية للعديد من اقتصاديات الإتحاد النقدي الأوروبي هو الذي عزز المخاوف من عدم تمكن هذه الحكومات من الالتزام ببرامج التقشف المالي و التي تعد شرطا للحصول على حزم المساعدات من المؤسسات الاقتصادية الدولية والإتحاد الأوربي، وهو ما جعل الأسواق العالمية تدرك عمق الأزمة بشأن انتقال العدوى بين دول الإتحاد و قد ظهرت علامات تحذير بشأن المزيد من المشاكل، نشأت في الوقت الذي قفزت فيه كلفة الاقتراض لإيطاليا لأعلى معدلاتها مند تبنيها للأورو عملة رسمية لها. وقد أدى انتشار عدوى أزمة الديون السيادية إلى حدوث انهيار في أسواق المال مما أدى إلى انكماش حاد ليس فقط لدى الاقتصاديات التي تعاني من ضائقة الديون السيادية وإنما أيضا لدى كافة الاقتصاديات الرئيسية في منطقة الأورو. (16)

والجدول الموالي يبين نسبة المديونية العامة إلى الناتج الداخلي الخام لدول منطقة الأورو خلال الفترة 2009-2014:

جدول رقم 2: تطور المديونية إلى الناتج الداخلي الخام لدول الإتحاد النقدي الأوربي خلال الفترة 2007- 2014

الوحدة: نسبة مئوية

	المديونية العامة إلى PIB المعيار 60							
	2007	**2008**	**2009**	**2010**	**2011**	**2012**	**2013**	**2014**
الإتحاد النقدي الأوربي	64.9	68.5	78.3	83.8	86	89.3	91.1	92.1
بلجيكا	86.9	92.4	99.5	99.6	102.2	104.1	105.1	106.7
ألمانيا	63.6	65	72.5	81	78.4	79.7	77.4	74.9
إستونيا	3.7	4.5	7	6.6	5.9	9.5	9.9	10.4
إرلندا	23.9	42.4	61.8	86.8	109.3	120.2	120	107.5
اليونان	103.1	109.4	126.7	146.2	172	159.4	177	178.6
إسبانيا	35.5	39.4	52.7	60.1	69.5	85.4	93.7	99.3
فرنسا	64.4	68.1	79	81.7	85.2	89.6	92.3	95.6
إيطاليا	99.7	102.3	112.5	115.3	116.4	123.2	128.8	132.3
قبرص	53.9	45.1	53.9	56.3	65.8	79.3	102.5	108.2
لوكسمبورغ	7.2	14.4	15.5	19.6	19.2	22.1	23.4	23
مالطا	62.4	62.7	67.8	67.6	69.8	67.6	69.6	68.3
هولندا	42.4	54.5	56.5	59	61.7	66.4	67.9	68.2
النمسا	64.8	68.5	79.7	82.4	82.2	81.6	80.8	84.2
البرتغال	68.4	71.7	83.6	96.2	111.4	126.2	129	130.2
سلوفينيا	22.7	21.6	34.5	38.2	46.4	53.7	70.8	80.8
سلوفاكيا	29.9	28.2	36	40.8	43.3	51.9	54.6	53.5
فنلندا	34	32.7	41.7	41.7	48.5	52.9	55.6	59.3

Source : Eurostat 2015, disponible sur le site: http://ec.europa.eu/eurostat/tgm/table.do?tab=table&init=1&language=fr&pcode=tsdde410&plugin=1. consulté le: 29/11/2015

نلاحظ من خلال الجدول أن معظم دول الإتحاد النقدي الأوربي تقترب من معيار التقارب من ناحية الدين العام المحدد بـ 60 %، و البعض منها لم يتجاوزه ليصل متوسطه بين الدول 68.5% سنة 2008، كما نجد بعض الدول تعاني من تضخم مديونيتها كاليونان وإيطاليا حيث وصل معدل مديونيتهما 109.4% و102.3% على التوالي لأنهما كانا يعانيان أصلا من مشاكل هيكلية ومالية كبيرة، وخلال الفترة 2009-2014 نجد أن أغلبية دول الإتحاد النقدي لم تعد توافق معايير التقارب من ناحية الدين العام ففي سنة 2009 وصل متوسط الدين العام 78.3 %، ثم ارتفعت

هذه النسبة تدريجيا وصولا إلى 92.1 % سنة 2014، والذي يعكس تأزم الوضع أكثر وهو ما يعكس التزايد الكبير في الديون السيادية لدول الإتحاد الأوروبي من جهة والانخفاض في الناتج المحلي الإجمالي. وتعتبر بلجيكا، فرنسا، ايرلندا، اليونان، إسبانيا، إيطاليا، قبرص، النمسا، البرتغال، سلوفينيا أكثر دول الإتحاد مديونية حيث تخطت نسبة المديونية في أغلبها 90 % من الناتج المحلي الإجمالي وهذا نظرا للمشاكل الطويلة الأمد بما فيها انخفاض الإنتاجية وضعف القدرة التنافسية وارتفاع مستوى الديون الخاصة التي كانت السبب وراءها شدة ضعف النمو والإختلالات الخارجية والمالية. وفي المقابل استطاعت بعض الدول على غرار استونيا، لوكسمبورغ، مالطا، هولندا، سلوفيكيا وفنلندا أن تبقى ملتزمة بمعيار التقارب الخاص بالدين العام، حيث لم تتجاوز نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي في أغلبها 60%.

وعلى العموم يمكن تفسير الزيادة في الديون السيادية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي بثلاثة أسباب رئيسية:

- الناتج المحلي الإجمالي يتطور بشكل منتظم أكثر بكثير من الديون، إذ أن تقلص الناتج المحلي الإجمالي تقابله زيادة كبيرة في الديون خلال الأزمة، خاصة مع انخفاض في الإيرادات الضريبية، وزيادة النفقات الأولية في شكل تحويلات اجتماعية ذات صلة بإعانات البطالة.

- السياسات المالية التي تنفذ في بداية الأزمة المالية لتحفيز الناتج المحلي الإجمالي و تعزيز عمليات إنقاذ البنوك أيضا في الغالب تكون غير فعالة.

- سعر الفائدة الحقيقي الزائد على السندات السيادية، وخاصة بين دول جنوب أوروبا، يساهم في تفاقم مشكلة الديون.

كما أن النسبة المرتفعة من الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي تدل على أن هذه الديون لا تسهم بشكل فعال في دفع النمو الاقتصادي، و أيضا المستويات العالية من الدين العام يمكن لها أن تضر بالنمو الاقتصادي، وقد تساهم في توليد أزمة مالية أخرى.

3- أثر الأزمة المالية العالمية على الموازنة العامة في الاتحاد النقدي الأوروبي:

الأزمة المالية العالمية أدت إلى دخول الإتحاد الأوروبي في مرحلة ركود، حيث أن الركود يعني انخفاض الحصيلة الضريبية، وانخفاض الحصيلة الضريبية يعني زيادة عجز الموازنات العامة لدول الإتحاد، وزيادة العجز يتطلب إتباع مجموعة من السياسات، إلا أنه في حالة الإتحاد النقدي الأوروبي فإن الخيارات المتاحة أمامه محدودة في ظل معايير التقارب الصارمة التي تجعل من الصعب إتباع سياسة التيسير الكمي كما هو معتمد من طرف الولايات المتحدة الأمريكية، ولذلك تم الاعتماد على أساليب تقشفية للحد من عجز الموازنة ودفع عجلة النمو الاقتصادي.

يظهر الجدول الموالي تطور عجز الموازنة في دول الإتحاد النقدي الأوروبي نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2007-2014.

جدول رقم 3: تطور عجز الموازنة إلى الناتج الداخلي الخام لدول الإتحاد النقدي الأوربي خلال الفترة 2007- 2014

الوحدة: نسبة مئوية

	عجز الموازنة إلى PIB المعيار 3							
	2007	**2008**	**2009**	**2010**	**2011**	**2012**	**2013**	**2014**
الإتحاد النقدي الأوربي	-0.6	-2.2	-6.4	-6.2	-4.2	-3.7	-3	-2.6
بلجيكا	+0.1	-1.1	-5.4	-4	-4.1	-4.1	-2.9	-3.1
ألمانيا	+0.2	-0.2	-3.2	-4.2	-1	-0.1	-0.1	+0.3
إستونيا	+2.7	-2.7	-2.2	+0.2	+1.2	-0.3	-0.2	+0.7
إرلندا	+0.3	-7	-13.8	-23.3	-12.5	-8	-5.7	-3.9
اليونان	-6.7	-10.2	-15.2	-11.2	-10.2	-8.8	-12.4	-3.6
إسبانيا	+2	-4.4	-11	-9.4	-9.5	-10.4	-6.9	-5.9
فرنسا	+2.5	-3.2	-7.2	-6.8	-5.1	-4.8	-4.1	-3.9
إيطاليا	-1.5	-2.7	-5.3	-4.2	-3.5	-3.0	-2.9	-3.0
قبرص	3.2	0.9	-5.5	-4.8	-5.7	-5.8	-4.9	-8.9
لوكسمبورغ	+4.2	+3.3	-0.5	-0.5	+0.5	+0.2	+0.7	+1.4
مالطا	-2.3	-4.2	-3.3	-3.2	-2.6	-3.6	-2.6	-2.1
هولندا	+0.2	+0.2	-5.4	-5	-4.3	-3.9	-2.4	-2.4
النمسا	-1.3	-1.4	-5.3	-4.4	-2.6	-2.2	-1.3	-2.7
البرتغال	-3	-3.8	-9.8	-11.2	-7.4	-5.6	-4.8	-7.2
سلوفينيا	-0.1	-1.4	-5.9	-5.6	-6.6	-4.1	-5.1	-5
سلوفاكيا	-1.9	-2.3	-7.9	-7.5	-4.1	-4.2	-2.6	-2.8
فنلندا	+5.1	+4.2	-2.5	-2.6	-1	-2.1	-2.5	-3.3

Source : Eurostat 2015, disponible sur le site : http://ec.europa.eu/eurostat/tgm/table.do?tab=table&init=1&language=fr&pcode=tec00127&plugin=1. consulté le: 28/09/2015

يظهر من خلال الجدول رقم (3) أن معظم دول الإتحاد النقدي الأوربي خلال الفترة 2007-2008 احترمت معيار التقارب من ناحية عجز الموازنة نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي المحـدد بـ 3 % حيث انتقل العجز من0.6 - % لتصل إلى 2.2- %، إلا أنه بعد الأزمة المالية العالمية سنة 2009 تخطى عجز الموازنة معيار

التقارب حيث وصل إلى6.3- %، وهذا نظرا للآثار الكبيرة للأزمة المالية العالمية على الاقتصاد الأوروبي التي تطلبت حزمة تحفيزات بهدف استعادة الانتعاش والاستقرار لاقتصاديات الإتحاد النقدي الأوروبي.

بداية من سنة 2010 شهد عجز الموازنة في أغلب دول الإتحاد النقدي الأوروبي اتجاها إلى الانخفاض، حيث انتقل عجز الموازنة من 6.2- % سنة 2010 إلى 3.7- % سنة 2012، ثم انخفضت نسبة العجز إلى 3 - %سنة 2013، ويرجع هذا التراجع في مستويات العجز إلى السياسة التقشفية التي اعتمدتها حكومات دول الإتحاد الأوروبي بعد أزمة الديون السيادية من خلال تخفيض التوظيف و الأجور، و زيادة نسبة الضرائب، بالإضافة إلى تنفيذ اقتطاعات من الأجور والمعاشات ووقف صرف أية مكافأة وهو ما ساعد على تراجع في عجز الموازنة في دول الإتحاد النقدي الأوروبي إلى 2.6- % من الناتج المحلي الإجمالي.

ولو نظرنا إلى كل دولة على حدى لإحصائيات 2014 نجد الدول الأكثر عجزا في الميزانية هي اسبانيا بـ 10.6- % تليها اليونان بـ 9.0- % بعدها تأتي ايرلندا بـ 8.9- %، وهذا بسبب تطبيقهم برامج إنعاش مالية واسعة لإنقاذ القطاع البنكي والعقاري المتضرر من الأزمة، مما انعكست سلبا على ميزانيتهم. (17)

على العموم فعلى الرغم من أن اعتماد السياسة التقشفية يعتبر مهما في ظل الأزمات، إلا أن المبالغة في اعتماد هذه السياسات قد يثبط النمو الاقتصادي من خلال تأثيره على الطلب الكلي، وهو ما ينعكس سلبا على اتجاهات التعافي في منطقة الأورو.

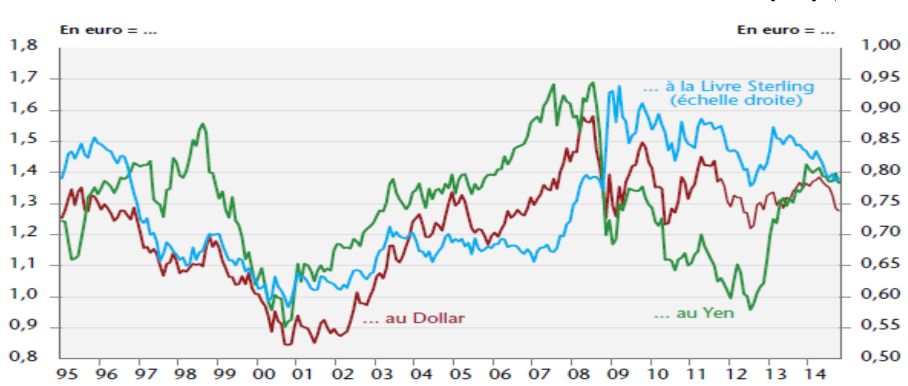
4- أثر الأزمة المالية العالمية على سعر الصرف في الاتحاد النقدي الأوروبي:

يعد تفسير سلوك سعر الصرف من القضايا الاقتصادية المعاصرة والتي زاد الاهتمام بها في العقدين الأخيرين من القرن العشرين، فلقد أدى تحرير المبادلات التجارية والمالية مع اندماج الاقتصاديات العالمية في تكتلات اقتصادية وكيانات عملاقة إلى تغيير الخارطة الاقتصادية العالمية وأنظمتها والتي من أهمها أنظمة الصرف، هذه الأخيرة التي تعتبر عامل الربط بين الأسواق المحلية والأسواق الأجنبية وتعمل على توجيه الاستثمار في أصول هذه الأسواق وفي تخصيص الموارد وزيادة القدرة التنافسية للاقتصاد، حيث تسعى معظم الحكومات إلى انتهاج سياسات تهدف إلى ضمان استقرار سعر صرف عملتها لتجنيب دولها التقلبات الحادة التي تمر بها العملات من فترة لأخرى، ويتعاظم هذا الدور في الدول المتقدمة لأن معظم هذه الدول تعاني من عجز كبير في ميزان مدفوعاتها، مما يجعلها أشد تأثرا بالتقلبات الاقتصادية الدولية، وأكثر عرضه للأزمات والمشاكل الخارجية، مما ينعكس سلبا على درجة الاستقرار المحلي فيها.

بالنسبة للإتحاد النقدي الأوربي ابتداء من عام 1999 تم بدأ التعامل بالأورو على النطاق المصرفي وابتداء من عام 2002 استبدل الأورو عملات الدول المنظمة لاتفاق

تطبيق الأورو وأصبحت عملتها الرسمية، والتي كانت تهدف بالأساس إلى تحقيق الوحدة النقدية وأيضا الحد من الأزمات الاقتصادية التي تتعرض إليها الدول الأعضاء خاصة في المجال النقدي وأسعار الصرف. إلا أن سعر صرف الأورو مقابل العملات الأخرى تعرض إلى تقلبات حادة خاصة بعد اندلاع الأزمة المالية العالمية 2008 فقد تأثر تأثرا سلبيا إلا أن إنقاد الأورو كان مسألة ملحة لمنطقة الأورو لأن انهياره قد يؤدي إلى انهيار الاقتصاد العالمي. ويمكن توضيح تغيرات سعر صرف الأورو مقابل العملات الأخرى من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (02): تطور سعر صرف الأورو مقابل العملات الأخرى



Source: Bruno Ducoudre , Eric Heyer, baisse de l' euro et désinflation compétitive, Revue de L OFCE-analyse et prévision,2014,p222.Sous le site: https://hal-sciencespo.archives-ouvertes.fr/hal-01093016/document.

لم ينجح الأورو حتى الآن في إقناع الأسواق العالمية بأنه بديل ملائم للدولار فمنذ انطلاقه واجه تذبذبا ملحوظا ليس فقط في مواجهة الدولار، بل حتى الإسترليني، والين وعملات أخرى زاد على ذلك الأزمة الاقتصادية عام 2008 وعدم قدرة بلدان منطقة الأورو من الخروج منها، طرح شكوكا حول قدرة الأورو على مواجهة الدولار والعملات الرئيسية الأخرى، من خلال الشكل السابق يمكن إدراج دراسة تحليلية للمراحل التي مر بها الأورو قبل الأزمة و بعدها فيما يلي:

خلال الفترة 1999-2002: وهي فترة انتقالية لعب الأورو خلالها دور العملة المصرفية أي أن استخدامه كان مقصورا على العمليات المصرفية و تعاملات النقد الأجنبي و لم يتم تداوله في صورة عملة ورقية أو معدنية، وقد جاء على أنه البديل لقيادة العملات دوليا وخاصة عندما صدر لأول مرة في 1 جانفي 1999 بقيمة 1.17 دولار كما هو موضح في الشكل، إلا أنه لم يرق إلى مستوى التوقعات ففي نهاية العام نفسه تدهورت هذه القيمة في الأسواق العالمية للعملات إلى 1.00 دولار وهو هبوط بنسبة حوالي 17% واستمرت هذه القيمة في الانخفاض ليصل إلى 0.85 دولار في نهاية 2000 أي بنسبة حوالي 30% عن قيمته عند إصداره، كما بلغت قيمته بالجنيه

الإسترليني 0.62 جنيه إسترليني و 1.02ين. يمكن القول أن استخدامه كان محدودا فحجم تجارة الولايات المتحدة ونصيبها المهم في التجارة العالمية كان أحد أهم أسباب تراخي الطلب العالمي عليه كما أن الأوربيون أنفسهم لم يثقوا ولم يتفقوا بشكل فعلي بعملتهم مما أدى إلى ضعف ثقة اعتماده في التداول الدولي.(18)

خلال الفترة 2002-2009: في1جانفي 2002 تم طرح الأورو للتداول كعملة ورقية ومعدنية للتداول بدلا من العملات الوطنية حيث أن انطلاق الأورو كان فرصة للأسواق المالية الأوربية لتحقيق التكامل والمنافسة والابتكار على المستوى العالمي، فمن خلال الشكل خلال هذه المرحلة أكد الأورو أنه عملة مستقرة وقادرة على منافسة العملات العالمية مثل الدولار والين الياباني ..الخ، فقد بدأ بداية قوية دون مشاكل حيث انتقلت قيمته من 0.88 دولار في بداية هذه المرحلة إلى 1.39 دولار في نهاية هذه المرحلة إضافة إلى قيمته بالجنيه الإسترليني انتقل من 0.62 إلى 0.93 وقيمته بالين إنتقل من 1.17 إلى 1.25، وعند اندلاع أزمة الرهن العقاري سنة 2007 ارتفعت قيمة الأورو مقابل الدولار والعملات الرئيسية الأخرى بسبب ضعف الثقة في الدولار والتداعيات السلبية التي خلفتها هذه الأزمة على الاقتصاد الأمريكي لتصل قيمته إلى 1.32 دولار و 0.66 جنيه إسترليني و 1.58 ين .

خلال الفترة 2009-2010: دول منطقة الأورو كانت تراودها آمال أن تصبح عملتها الرائدة دوليا إلا أن ذلك لم يحدث، فمند بداية ديسمبر 2009 فقد الأورو 19% من قيمته لتصل قيمته إلى 1.31 دولار و 0.85 جنيه إسترليني و1.10 ين في نهاية 2010، وهذا بسبب ضعف بيانات منطقة الأورو وهو ما أدى إلى فقدان الثقة في الأورو وظهور خطر عدم قدرة اليونان عن تسديد ديونها وتسارع انخفاضه مع الخوف من انتقال عدوى هذه الأزمة إلى بلدان أخرى في منطقة الأورو كالبرتغال،اسبانيا،إيرلندا وإيطاليا.

خلال الفترة 2010-2012: في هذه المرحلة تراجعت قيمة الأورو مقابل العملات الأخرى حيث انتقلت من 1.31 أورو و 0.85 جنيه إسترليني 1.10 ين في نهاية 2010 إلى 1.22 أورو و 0.76 جنيه إسترليني و 0.95 ين على التوالي في جويلية 2012 وهذا بسبب عجز منطقة الأورو عن كسر الحلقة المفرغة التي تدور فيها منذ اندلاع الأزمة المالية العالمية لعام 2008، سبب آخر يعتبر مؤثرا وضاغطا على العملة الأوروبية الموحدة الأورو هو الأزمة اليونانية وتأثيرها النفسي، و زيادة الخوف من انتهاء أزمتها وانسحابها من منطقة الأورو، فالانسحاب من منطقة الأورو سيكون له تأثير كارثي على اليونان وعلى منطقة الأورو وبالدرجة الأولى يؤدي إلى فقدان الثقة في العملة الموحدة وانهيارها، إضافة إلى بدء البنك المركزي الأوروبي بطباعة المزيد من النقود والمزيد من التيسير الكمي وشراء السندات الحكومية على نطاق واسع وهذا لزيادة الأسعار وإنعاش الطلب، كل ذلك ساهم بشكل كبير في انخفاض قيمة الأورو وزيادة المعروض من العملة.

خلال الفترة 2012-2014: في هذه المرحلة لعب ماريو دراجي محافظ البنك المركزي الأوربي دورا كبيرا في إنقاذ الأورو حيث قدم البنك المركزي الأوربي عام

2012 وعودات بالمساعدة في إنقاذ أي بلد أوربي يواجه خطرا حقيقيا وذلك بمنح القروض وطباعة المزيد من العملة على الرغم من معارضة ألمانيا لهذا النوع من السياسات النقدية، كما عزز بيانه الثقة في الأسواق الأوربية وساعد الأورو المتعثر في اجتياح الأزمة وجعل الحكومات الأوربية تتنفس الصعداء (19)، فقد عرف سعر صرف الأورو بين جويلية 2012 وماي 2014 تحسنا ملحوظا مقابل العملات الأخرى بارتفاع ما يقارب 10% حيث انتقل من 1.22 دولار في جويلية 2012 إلى1.34 دولار في ماي 2014 فقد تحسن بنسبة 12% مقابل الدولار كما تحسن مقابل الين الياباني بنسبة 44% منتقلا من 0.95 ين إلى 1.39وأكثر من3% مقابل الجنيه الإسترليني منتقلا من 0.76 جنيه إسترليني إلى 0.79 كما هو موضح في الشكل، إلا أن هذا الاتجاه لم يستمر فقد انعكس ابتداء من جوان 2014 فقد عرف انخفاضا ملحوظا حيث انخفض مقابل الدولار بنسبة 12.6% وانخفض مقابل الجنيه الإسترليني بنسبة 6.8%. وهذا بسبب السياسات النقدية المتبعة واستمرار تدهور آفاق النمو والتضخم في منطقة الأورو خاصة بعد إعلان البنك المركزي الأوربي عن برنامج التسيير الكمي الذي يشير إلى استعداده لخفض الأورو مقابل العملات الأخرى لدعم النمو الأوربي حيث أن هذا الانخفاض يعتبر فرصة لمنطقة الأورو للخروج من الانكماش الذي يهددها. (20)

5- أثر الأزمة المالية العالمية على العمالة ومستوى التشغيل في الإتحاد النقدي الأوربي:

تعتبر ظاهرة البطالة من بين أكبر التحديات التي تواجهها اقتصاديات دول العالم على اختلاف أنظمتها الاقتصادية والسياسية من جهة ومستوى تقدمها من جهة أخرى، فهي تعتبر نقطة الضعف الرئيسية لأي انتعاش اقتصادي. كما أن آثار الأزمة المالية العالمية على التشغيل في العالم كانت كبيرة، فغالبية المؤسسات الكبيرة كانت مؤسسات مالية أو إنتاجية أو خدمية خفضت من عدد موظفيها حيث سرحت الآلاف منهم و التي نتج عنها العديد من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية. وعموما يمكن القول أن تداعيات الأزمة تعمل في اتجاهين لتزيد من حدة أوضاع التشغيل تعقيدًا:

أولا :استغناء المؤسسات عن بعض أو جميع العاملين فيها عند انهيارها أو تحويل مركز أعمالها.

ثانيا :تقليل فرص عمل للداخلين الجدد إلى سوق العمل.

عندما نتابع التطورات في سوق العمل لمنطقة الإتحاد النقدي الأوربي نجد الواقع جد متأزم فبعد الأزمة كان أثرها كبيرا والتي تعود أساسا إلى عدم مرونة المؤسسات في بعض الدول و إلى الأوضاع التي تعانيها بعض القطاعات والتي أثرت بصورة مباشرة في سوق العمل.(21) والجدول الموالي يوضح تطور معدلات البطالة في منطقة الاتحاد النقدي الأوروبي خلال الفترة 2007-2014.

جدول رقم 4 :تطور معدلات البطالة في دول الإتحاد النقدي الأوربي خلال الفترة 2007- 2014

الوحدة: نسبة مئوية

	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
الإتحاد النقدي الأوربي	7.5	7.6	9.6	10.2	10.2	11.4	12	11.6
بلجيكا	7.5	7	7.9	8.3	7.2	7.6	8.4	8.5
ألمانيا	8.5	7.4	7.6	7	5.8	5.4	5.2	5
إستونيا	4.6	5.5	13.5	16.7	12.3	10	8.6	7.4
إرلندا	4.7	6.4	12	13.9	14.7	14.7	13.1	11.3
اليونان	8.4	7.8	9.6	12.7	17.9	24.5	27.5	26.5
إسبانيا	8.2	11.3	17.9	19.9	21.4	24.8	26.1	24.5
فرنسا	8.0	7.4	9.1	9.3	9.2	9.8	10.3	10.3
إيطاليا	6.1	6.7	7.7	8.4	8.4	10.7	12.1	12.7
قبرص	3.9	3.7	5.4	6.3	7.9	11.9	15.9	16.1
لوكسمبورغ	4.2	4.9	5.1	4.6	4.8	5.1	5.9	6
مالطا	6.5	6.0	6.9	6.9	6.4	6.3	6.4	5.9
هولندا	4.2	3.7	4.4	5	5	5.8	7.3	7.4
النمسا	4.9	4.1	5.3	4.8	4.6	4.9	5.4	5.6
البرتغال	9.1	8.8	10.7	12.0	12.9	15.8	16.4	14.1
سلوفينيا	4.9	4.4	5.9	7.3	8.2	8.9	10.1	9.7
سلوفاكيا	11.2	9.6	12.1	14.5	13.7	14.0	14.2	13.2
فنلندا	6.9	6.4	8.2	8.4	7.8	7.7	8.2	8.7

Source: Eurostat 2015 , disponible sur le site: http://ec.europa.eu/eurostat/tgm/table.do?tab=table&init=1&language=fr&pcode=tesem120&plugin=1.consulté le: 28/09/2015

يتضح من خلال الجدول رقم (4) أن معدلات البطالة في منطقة الإتحاد النقدي الأوروبي قد تزايدت بعد الأزمة المالية العالمية بشكل كبير وواضح، حيث عرفت البنوك ومختلف المؤسسات موجة من تسريح العمال، وخاصة مع إعلان صندوق النقد الدولي توقعاته الجديدة حول انخفاض نسبة نمو الاقتصاد العالمي خلال عام 2009 و عمليات التأميم التي شهدها الاقتصاد العالمي، إضافة إلى نقص الطلب على السلع و الخدمات الأوروبية سواء على الصعيد الداخلي أو الخارجي، حيث ارتفع معدل البطالة في الإتحاد النقدي الأوروبي من 7.5 % سنة 2007 إلى 10.2 % سنة 2010 ،

ليستمر هذا التزايد في معدل البطالة مع اندلاع أزمة الديون السيادية التي ترافقت مع العديد من الإجراءات التقشفية التي من ضمنها تجميد التوظيف، حيث وصل معدل البطالة إلى 11.6 % سنة 2014.

وعلى الرغم من أن جميع دول الإتحاد النقدي الأوروبي شهدت ارتفاعا في معدلات البطالة بعد الأزمة المالية العالمية، إلا أن الدول المدينة تعتبر الأكثر تضررا مثل اسبانيا، اليونان والبرتغال، حيث واجهت هذه الدول تخفيضات صارمة في الميزانية والتي أدت إلى تخفيض الطلب، حيث وصل معدل البطالة إلى مستوى رقمين في إسبانيا التي بلغت معدلات البطالة فيها سنة 2014 حوالي 24.5 % تأثرا بتراجع قطاع العقارات، في حين بلغ معدل البطالة في اليونان حوالي 26.5 %، و البرتغال14.1 %، ويرجع ذلك نتيجة لسياسات التقشف التي اتبعتها هذه الدول و على رأسها خفض الإنفاق و خصخصة المؤسسات الحكومية و هذا ما يعني بالضرورة تسريح العمال وغلق المؤسسات ورفع سن التقاعد ووقف التوظيف الحكومي، في الوقت الذي تقتصر فيه معدلات البطالة في فرنسا على 10.3 %وفي إيطاليا على 12.7 % وفي إيرلندا 11.3 % خلال سنة 2014، ويلاحظ أنه على الرغم من تراجع معدلات النمو في ألمانيا إلى هذه المستويات المنخفضة فإن البطالة تعد منخفضة نسبيا حيث بلغت نسبة 5%، وهو ما يوحي بأن أوضاع سوق العمل في ألمانيا ما زالت مطمئنة نسبيا.

وعلى الرغم من الانخفاض الطفيف في معدلات البطالة في أغلب دول الإتحاد النقدي الأوروبي إلا أن هذه الدول ستظل على المدى المتوسط تواجه مشكلة البطالة خاصة وأن منطقة الأورو لا تقدم إلا قليلا من الدعم لتعزيز الطلب، وغير قادرة على تخفيض قيمة العملة، كما أن البنك المركزي الأوروبي لا يقدم إلا القليل من التيسير النقدي وهو ما يشكل عائقا أمام زيادة الطلب، كما أن صناع السياسة الأوروبيين يعطون لأسواق السندات والتضخم أهمية أكبر من مشكلة البطالة.

كما تعد معدلات البطالة المرتفعة معوقا رئيسيا يحول دون تحقيق معدلات نمو مرتفعة في منطقة الأورو فاستمرار مشكلة البطالة لفترات زمنية طويلة يؤدي إلى تناقص إنتاجية الاقتصاد نتيجة لبقاء جزء كبير من العمالة في حالة بطالة مزمنة و بالرغم من توقعات الخبراء بتقلص حجم البطالة مع انحسار آثار الأزمة المالية العالمية إلا أن البيانات الموضحة في الجدول تشير إلى بقاء معدلات بطالة مرتفعة نظرا لأن الوظائف الجديدة التي تم توفيرها لم تكن كافية لإعادة توظيف العمال الذين فقدوا وظائفهم بسبب الأزمة ومن جهة أخرى فهذه المؤشرات تدل على أن منطقة الأورو عموما تعيش مرحلة من الضعف في جميع المجالات نتيجة تأثره بأزمة الديون السيادية التي تواجهها معظم دول أوربا الجنوبية وتحديدا اليونان، البرتغال، اسبانيا، ايرلندا، ايطاليا كما أن الإجراءات المالية التقشفية التي تبنتها هذه الدول زادت من حدتها. فنصف الشباب غير قادر على الحصول على فرص العمل وكان من الضروري إدراج دعم الدخل وتدريب العاطلين ضمن الإصلاحات الهيكلية للمساعدة في زيادة الإنتاجية

و زيادة مشاركة العمالة في سوق العمل، ومن العوامل المساعدة أيضا التدابير التي تعمل على تشجيع الإقراض المصرفي إلى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تساهم بنصيب كبير في توفير فرص العمل. (22)

وتتمثل التحديات العاجلة في كيفية التعامل مع الأزمة المستمرة في التوظيف في ظل تضائل آفاق النمو الاقتصادي، فالمداخيل في حالة ركود والانتعاش يتباطأ بسبب غياب الطلب الكلي، كما تؤدي البطالة لفترة ممتدة من الوقت إلي آثار سلبية كبيرة طويلة الأمد، وذلك علي كل من الأشخاص الذين فقدوا وظائفهم وعلي الاقتصاد بصفة عامة. إذ تتدهور المهارات المكتسبة للأشخاص الذين فقدوا وظائفهم بدرجة متناسبة طرديا مع فترة بقائهم بدون عمل، الأمر الذي يؤدي إلي حدوث انخفاض في الدخل لدي من يستطيع منهم إيجاد وظيفة جديدة لاحقا، هذا وتتناقص علي المستوي الكلي في الأمدين المتوسط والطويل، إنتاجية الاقتصاد بصورة طردية وكنتيجة مباشرة لبقاء جزء كبير من العمالة في حالة متفاقمة من البطالة المزمنة. (23)

6- معدلات التضخم في الإتحاد النقدي الأوربي:

إن ارتفاع معدل التضخم يعد أمرا منطقيا بالنظر إلى الوضع الاقتصادي العالمي الذي بات يتميز بأزمة حقيقية انعكست سلبا على أسعار المواد الأساسية مما رفع من نسبة التضخم، ويتطلب من الدولة المؤهلة للانضمام إلى الوحدة النقدية أن تحقق استقرارا في الأسعار بحيث لا يتجاوز معدل التضخم فيها 1,5 %عن متوسط معدلات التضخم في أفضل ثلاثة اقتصاديات في دول الاتحاد وذلك في السنة السابقة لفترة الاختبار.

وقد شهد معدل التضخم في دول الإتحاد النقدي الأوروبي تطورا بعد الأزمة المالية العالمية، وهو ما يبرزه الجدول رقم 05.

جدول رقم (5): تطور معدلات التضخم في دول الإتحاد النقدي الأوربي خلال الفترة 2007-2014.

الوحدة:نسبة مئوية

	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
الإتحاد النقدي الأوربي	2.2	3.3	0.3	1.6	2.7	2.5	1.4	0.4
بلجيكا	1.8	4.5	00	2.3	3.4	2.6	1.2	0.5
ألمانيا	2.3	2.8	0.2	1.2	2.5	2.1	1.6	0.8
إستونيا	6.7	10.6	0.2	2.7	5.1	4.2	3.2	0.5
إرلندا	2.9	3.1	-1.7	-1.6	1.2	1.9	0.5	0.3
اليونان	3.0	4.2	1.3	4.7	3.1	1	-0.9	-1.4
إسبانيا	2.8	4.1	-0.2	2.0	3.1	2.4	1.5	-0.2
فرنسا	1.6	3.2	0.1	1.7	2.3	2.2	1.0	0.6
ايطاليا	2.0	3.5	0.8	1.6	2.9	3.3	1.3	0.2

-0.3	0.4	3.1	3.5	2.6	0.2	4.4	2.2	**قبرص**
0.7	1.7	2.9	3.7	2.8	00	4.1	2.7	**لوكسمبورغ**
0.8	1.0	3.2	2.5	2.0	1.8	4.7	0.7	**مالطا**
0.3	2.6	82.	2.5	0.9	1.0	2.2	1.6	**هولندا**
1.5	2.1	2.6	3.6	1.7	0.4	3.2	2.2	**النمسا**
-0.2	0.4	2.8	3.6	1.4	-0.9	2.7	2.4	**البرتغال**
0.4	1.9	2.8	2.1	2.1	0.9	5.5	3.8	**سلوفينيا**
-0.1	1.5	3.7	4.1	0.7	0.9	3.9	1.9	**سلوفيكيا**
1.2	2.2	3.2	3.3	1.7	1.6	3.9	1.6	**فنلندا**

Source: Eurostat 2015, disponible sur le site: http://ec.europa.eu/eurostat/tgm/table.do?tab=table&init=1&language=fr&pcode=tec00118&plugin=1.consulté le: 28/09/2015.

من خلال الجدول رقم (5) نجد أن معدلات التضخم في الإتحاد النقدي الأوربي سجلت تذبذبا كبيرا بين الانخفاض والارتفاع تفاعلا مع العوامل الدولية من جهة وأزمة الديون السيادية من جهة أخرى. حيث نلاحظ أن معدل التضخم في منطقة الأورو لم يتجاوز معيار التقارب المحدد في معاهدة ماستريخت باستثناء الفترة 2007-2008 و2011-2012 التي عرفت ارتفاعا ملحوظا، انطلاقا من هذا يمكن تسجيل الملاحظات التالية:

- **خلال الفترة2007-2008:** متوسط معدل التضخم في منطقة الأورو ارتفع من 2.2% سنة 2007 إلى 3.3%سنة 2008 حيث يرجع سبب ذلك إلى ارتفاع أسعار المواد الأساسية نظرا لأن الوضع الاقتصادي العالمي أصبح يتميز بأزمة حقيقية انعكست على الأسعار فعلى سبيل المثال نجد أن هناك بعض البلدان كايرلندا ، اليونان، وإسبانيا تتميز بمعدل تضخم مرتفع مقارنة مع باقي الدول لتصل سنة 2008 إلى3.1%،4.2%،4.1% على التوالي وهذا لأنها تتميز بفقدان قابلية الأسعار للمنافسة مع باقي دول منطقة الأورو. كما أنه خلال هذه الفترة حاولت السياسة النقدية للبنك المركزي الأوربي الحفاظ على استقرار الأسعار من أجل محاربة التضخم من خلال سياساتها لمعدلات الفائدة ففي 9 أوت 2007 قام بضخ 94.8 مليار أورو من السيولة من أجل مواجهة تداعيات الأزمة المالية وبعد انهيار بنك لامان برادرز في سبتمبر 2008 قام البنك المركزي بخفض معدل الفائدة إلى 0.5% لتتبعها سبعة تخفيضات متتابعة لتتوقف في 1% في ماي 2009 والتي تهدف أيضا إلى تحفيز النمو الاقتصادي ودعم تمويل الشركات والأسر من خلال تسهيل سوق الائتمان واستعادة الثقة في الأسواق. (24)
- **خلال الفترة 2009-2010:** عرف معدل التضخم في هذه الفترة انخفاضا ملحوظا ليصل إلى 0.3 % و1.6 % على التوالي، وهذا نتيجة للسياسة النقدية الانكماشية التي اتبعها البنك المركزي الأوربي وأيضا بسبب تداعيات أزمة الرهن

العقاري التي أدت إلى تحفظ البنوك على منح القروض بفعل الدور الرائد لوكالات التصنيف الائتماني من جهة، وانخفاض الطلب على السلع الاستهلاكية الناتج عن فقدان مناصب شغل و أيضا انخفاض الطلب على الوقود الذي أدى إلى تراجع أسعار البترول مما ساهم في الحد من التضخم. فعلى سبيل المثال نجد معدل التضخم في إيرلندا انخفض بشكل حاد وصل إلى 1.7- % ويرجع سبب ذلك إلى انخفاض تكلفة العمل فيها حيث انخفضت تقريبا بنسبة 10% (25) ،كما نجد إسبانيا والبرتغال أيضا عرفا معدل منخفض بنسبة 0.2- % و 0.9- % على التوالي على عكس اليونان التي عرفت أعلى معدل تضخم سنة 2010 وصل إلى 4.7%.

- **خلال الفترة 2011-2012:** عرف معدل التضخم ارتفاعا ملحوظا سنة 2011 بلغ نسبة 2.7 %، ويرجع ذلك لعدة عوامل أهمها عودة السياسات المالية التوسعية ذات الآثار التضخمية وكذلك قيام البنك المركزي الأوربي بضخ السيولة في الاقتصاد للتغلب على الانكماش الذي عانته دول الإتحاد النقدي الأوربي في أعقاب الأزمة المالية، إضافة إلى ارتفاع أسعار المواد الغذائية التي بلغت ضعف ما يسمح به البنك المركزي الأوربي أي أقل بقليل من 2%. لينخفض انخفاضا طفيفا سنة 2012 ليصل إلى 2.5% وهذا على ضوء تراجع النشاط الاقتصادي في عدد كبير من دول الإتحاد.
- **خلال الفترة 2013-2014:** عرف معدل التضخم انخفاضا في هذه المرحلة من 1.4% سنة 2013 إلى 0.4 % سنة 2014 ويعود السبب في ذلك لانخفاض في أسعار الطاقة بنسبة 6.3- % وهذا بسبب انخفاض أسعار البترول بالأورو بنسبة 40 %، إلى جانب السياسات التقشفية التي اتخذتها دول منطقة الأورو بسبب أزمة الديون السيادية التي تعاني منها المنطقة وهذا لخفض مستويات ديونها وإيصال عجز ميزانياتها للمستويات المستهدفة مما أدى إلى ارتفاع مستويات البطالة بالإضافة إلى الضغوط السلبية على الأجور وتراجع الطلب الكلي، كل هذا ساهم في الحد من التضخم .

وبالإجمال فإن أثر الأزمة المالية العالمية 2008 على معدلات التضخم في دول الإتحاد النقدي لم تكن كبيرة جدا مقارنة مع دول أخرى تأثرت بالأزمة، وهذا يرجع إلى أن الاعتماد على الحل النقدي الكمي المبني على ضخ الأموال لم يحدث في أوربا بسبب البنود المتحكمة في آليات عمل البنك المركزي الأوربي، والتي تنص على منع شراء سندات الدول المتعثرة، وهو ما عبرت عنه تحديدا ألمانيا واعتبرته خروجا عن المبادئ والمعاهدات وفتح الباب أمام تواكل الدول المتأزمة لتحل مشاكلها الخاصة على حساب البقية التي كان من الممكن أن تتحمل معدلات تضخم مرتفعة في حال تدخل البنك المركزي الأوربي بشكل أوسع على اعتبار أنه قام بشراء بعض سندات الدول المتعثرة ولكن بنسب قليلة.

المحور الثالث:الدروس المستفادة من الأزمة

إن الأزمة المالية العالمية وما نتج عنها من تداعيات على الاتحاد النقدي الأوروبي أظهرت بصورة واضحة نقاط ضعف الإتحاد النقدي المبني على أساس هش، فاعتبار أن العملة الموحدة والسياسة النقدية الموحدة يمكنها لوحدها أن تحل مشكلات الإتحاد النقدي لم يكن صحيحا، ما لم تدعم بسياسات مالية متكاملة ومتضامنة فيما بينها، وانطلاقا من الأزمة المالية العالمية وامتدادها إلى الإتحاد الأوروبي على شكل أزمة ديون سيادية، يمكن استخلاص النقاط والتوصيات التالية:

❖ ينبغي لأوربا أن تعيد النظر في الأطر التي تقوم عليها لأنها كشفت أن الكثير منها يعاني من النقائص بالإضافة إلى إصلاح إطار الاستقرار المالي الأوربي لمنع حدوث أزمات في المستقبل وتقليل تكاليفها لأدنى حد عندما تحدث. (26)

❖ إعادة النظر في قواعد القبول لمنطقة الأورو من خلال التعاون والجهد المشترك بين البلدان الراغبة في الانضمام وأعضاء منطقة الأورو الحاليين والإتحاد الأوربي والبنك المركزي الأوربي.

❖ تقديم الدعم المالي للبلدان الأكثر تضررا من الأزمة ومساعدتها على تيسير مدى التصحيح المالي وإصلاح النظم المصرفية.

❖ ضرورة التحكم في مستويات الدين، وعدم تركها تخرج عن نطاق السيطرة (27) لأن زيادة الديون السيادية فوق المستوى الكبير التي هي عليه قد يدخل الإتحاد النقدي الأوروبي في أزمة عجز عن السداد.

❖ إن بلدان الاتحاد الأوروبي الأصغر حجما إن لم تعمل على خفض عجز موازناتها، فهناك خطر كبير يتمثل في احتمال حدوث هجمة مضاربة، مع تضاؤل الأمل في الحصول على المساعدات الكافية من الدول الأعضاء الأخرى، أو على الأقل ليس من دون فرض قيود مؤلمة تتعلق بالميزانية وتعزز من دورة الركود. وفي حين تتخذ البلدان الأوروبية هذه التدابير، فمن المرجح أن يصاب الاقتصاد في هذه البلدان بالضعف وما يترتب على ذلك من عواقب يضعف التعافي الاقتصادي العالمي.

❖ يتعين على بلدان منطقة الأورو أن تتعامل أولاً مع أزمة الديون السيادية، وأن تعمل على الحد من عجزها المالي، وتعزيز قوة النظام المصرفي الذي يعاني من نقص التمويل إلى حد كبير، كما تحتاج أيضا إلى إصلاحات بنيوية شاملة من أجل تعزيز قدرة العمالة على الانتقال داخليا وتخفيف حدة الضغوط الناجمة عن التعديلات الاقتصادية بين الدول والمناطق المختلفة. ولكن لا أحد يدري ما إذا كان المواطنون سوف يدعمون الساسة الذين يقترحون الإصلاح في مجالات العمالة والضرائب وغيرها من الإصلاحات اللازمة لتحسين القدرة على الانتقال، وما إذا كانت مثل هذه الإصلاحات كافية للتغلب على الحواجز اللغوية والثقافية.

❖ يعتبر تقليص الفجوات بين الأداءات الاقتصادية لدول الاتحاد ضروري، ذلك أن التكتل الاقتصادي الذي يضم اقتصاديات قوية وأخرى ضعيفة سيكون تكتل هش وعرضة لانتشار العدوى بين أعضائه.

❖ يتعين على النظام المالي الأوروبي أن يحقق تقدما أسرع وأفضل تنسيقاً فيما يتعلق بالاعتراف بالخسائر والأصول، واختبار الإجهاد وإعادة رسملة المؤسسات القادرة على البقاء في حين يحل مشكلات أخرى . (28)

❖ أن إطلاق اتحاد نقدي يعد بمثابة بداية تعاون سياسي أوثق وتضامن أوسع بين حكومات الدول الأعضاء في الاتحاد، وأن هذا التعاون لا بد وأن يكون عملية مستمرة وفي كافة الظروف والأحوال، سواء الجيدة أو السيئة. (29)

الخـاتمة

بنفس صيغة التحرير المطلق لحركة السلع والخدمات ورؤوس الأموال وتدفقاتها غير المشروطة أو المقيدة بين الدول الأعضاء يتم انتقال الأزمات الاقتصادية من دولة عضو إلى باقي دول التكتل، فإذا كان أعضاء التكتل على درجة عالية من التكامل و الارتباط عبر قنوات الصفقات التجارية والأسواق المالية، فمن المنطقي أن تؤثر حالات اللاستقرار والأزمات في دولة واحدة على معظم المؤشرات الاقتصادية لبقية الدول الأعضاء. وفي المقابل فإن التكتلات الاقتصادية تعتبر كآليات الحد من الأزمات الاقتصادية، إذ أن جهود التعاون داخل الإقليم قد تخفف من حدة الآثار وتساعد على تجاوز الخسائر. ففي خضم عالمية الأزمة فإن التكتلات تبرز حينا كقناة من قنوات التدويل، وفي أحيان أخرى تكون كآلية لسد منافذ قنوات التدويل من خلال الاعتماد على القوى الداخلية للإقليم تمويلا وتموينا. وبالتالي يمكن القول بأن الأزمات قادرة على تفكيك التكتلات الاقتصادية، وذلك حسب عمق الأزمة وهشاشة التكتل الاقتصادي، وبإمكان التكتل الاقتصادي تفكيك ومعالجة الأزمة، استنادا لقوة ومتانة التكتل الاقتصادي.

ومن خلال دراستنا هذه يمكن القول أن الوحدة النقدية الأوروبية تعتبر التجربة الرائدة على المستوى العالمي وقد شهدت نجاح في السنوات العشر الأولى من عمرها فقد تطورت من 11 عضوا إلى 19 عضو من دو ل الاتحاد الأوربي الثمانية والعشرين ولعب البنك المركزي الأوربي دورا كبيرا في الحفاظ على الاستقرار النقدي والمالي الأوربي من خلال إدارته للسياسة النقدية الموحدة، إلا أنه يتضح بعد تحليلنا لآثار الأزمة على اقتصاديات الإتحاد النقدي الأوربي أن اتفاقية ماستريخت قد فشلت إلى حد ما في فرض قواعدها بشكل صحيح وسليم، فآلية التكيف في منطقة الأورو لا تعمل بشكل جيد رغم حرية انتقال العمالة ومرونة الأسعار لا يضمن استقرار الدول الأعضاء ولا يساعد على تحقيق التضامن المطلوب في ما بينها. فرغم أن هناك ميثاق الاستقرار والنمو والذي يعتبر دليلا لمتابعة وضع كل دولة في منطقة الأورو إلا أن هذه الأزمة قد كشفت عن خلل كبير في التمكن من السيطرة والتحكم في الأوضاع المالية والنقدية في منطقة الأورو.

ومن خلال المؤشرات الاقتصادية للاتحاد النقدي الأوروبي التي تم دراستها نجد أن هذا الأخير قد تأثر بشكل كبير بالأزمة المالية العالمية، فقد سجل انخفاض في معدلات النمو، في مستوى الاستهلاك و الاستثمار، وارتفاع في معدلات التضخم والبطالة، مما أدى إلى تدهور الوضع الاقتصادي الكلي للاتحاد النقدي الأوروبي، كما أدت آثار الأزمة إلى الإخلال بالأوضاع السيادية لدول الاتحاد النقدي الأوروبي، ما أدى إلى ظهور أزمة ديون سيادية في اليونان وانتقال عدواها إلى باقي دول الاتحاد نتيجة تشابه اقتصادياتها مع الاقتصاد اليوناني وارتباطها به، إضافة إلى وجود مجموعة من الاختلالات الاقتصادية داخل الاتحاد النقدي الأوروبي. وبالتالي يظهر الاتحاد النقدي الأوروبي كقناة لتدويل الأزمات المالية وانتشارها ضمن الرقعة الجغرافية التي يشغلها.

الهوامش

1- مجدي محمد شهاب، الوحدة النقدية الأوربية الإشكاليات والآثار المحتملة على المنطقة العربية، الإسكندرية، الدار الجامعية، 1998، ص 76.

2- صفوت عبد السلام عوض الله، الوحدة النقدية الأوربية وأثرها على الاقتصاد المصري، دار النهضة، العربية القاهرة ،2001، ص ص18-19.

3- مغاوي شلبي علي ، اليورو الآثار على اقتصاد البلدان العربية ، دار زهراء الشرق ، الطبعة الأولى ، 2000 ، مصر، ص 11.

4- مغاوي شلبي علي ، المرجع السابق، ص12.

5- Philippe Jorgensen, Le guide de l'euro pour tous, Editions Odile Jacob, France, 2001, p12.

6- François Decheemaekere, mieux comprendre l'euro ,Editions d'organisation, Paris, 1998, p43.

7- Philippe Jorgensen, op.cit, p13.

8- François Decheemaekere, op.cit, p43.

9- Robert Raymond, l'euro et l'unité de l'Europe, Economica, Paris, 2001, p37.

10- Monique Alleron, Philippe Bon et Jean-Jacques Bonnaud, les enjeux de l'euro ,Economica, Paris, 1999, pp 47-48.

11- مغاوي شلبي علي ، المرجع السابق، ص ص 30-31.

12- مغاوي شلبي علي ، المرجع السابق، ص 31.

13- الملخص التنفيذي لتقرير الأمم المتحدة، حالة وآفاق اقتصاد العالم 2012، ص1، في الموقع:

www.un.org/en/development/desa/policy/wesp/wesp_archive/2012wesp_es_ar.pdf

14- Wachalowicz-Garcia, L'évolution de la réglementation financière européenne suite à la crise 2007-2010, mémoire de Master, université de Genève, 2012, p22.

15- سوباتشاي بايتشباكدي، تقرير التجارة و التنمية 2013 -استعراض عام-، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية الأونكتاد، 2013، ص ص 3-4.

16- الملخص التنفيذي لتقرير الأمم المتحدة، مرجع سابق، ص 13.

17- Florence Huart, Les politiques budgétaires sont-elles contra-cycliques dans la zone euro ?, Revue de L'OFCE, N116,Janvier 2011,p158.

18- أوكار غورلار، انعكاسات إصدار العملة الأوربية الموحدة اليورو على اقتصاديات البلدان الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي، مجلة التعاون الاقتصادي بين الدول الإسلامية، 2003، ص ص 22-23.

19- سمير عبد الله، المراقب الاقتصادي والاجتماعي،معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني،2013،ص4.

20- Rapport annuel de la banque central européenne, 2014, p17.

21- Marion Cochard, Gérard Cornilleau, Eric Heyer, les marches du travaille dans la crise, Économie et statistique N° 438–440, 2010, p181.

22- صندوق النقد الدولي، معا لدعم التعافي العالمي" المستجدات الاقتصادية والمالية العالمية"، التقرير السنوي لعام 2012، ص 16.

23- الملخص التنفيذي لتقرير الأمم المتحدة، مرجع سابق، ص6.

24- Wachalowicz-Garcia, opcit, p26.

25- Christian Durand, Claude LOPEZ, Taux de change d'équilibre et mesure de la compétitivité au sein de la zone euro, Bulletin de la Banque de France, N° 190, 4trimestre 2012, p132.

26- ماريك بيلكا، أوروبا في شدة، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، المجلد 46 ، العدد2 ، يونيو 2009 ، ص8.

27- نشرة صندوق النقد الدولي، اتفاق على مستوى خبراء الصندوق" أوروبا والصندوق يتفقان مع اليونان على خطة تمويلية بقيمة 111 مليار يورو"، واشنطن، 2 ماي 2010 ، ص3.

28- ماريك بيلكا، أوروبا في شدة، مجلة التمويل والتنمية، مرجع سابق، ص9.

29- د. محمد إبراهيم السقا، الدروس المستفادة من الإتحاد النقدي الأوربي، تم نشره بتاريخ 24/10/ 2010 في الموقع التالي:

http://alphabeta.argaam.com/article/detail/15722